ضابط التاريخ

سعد علي أحمد مصطفى عز العرب

ضابط التاريخ ضابط معتبر في توجيهات النحويّين، فقد يُرَدُّ توجيهٌ نحويٌّ ما لمخالفته لهذا الضابط، وقد يُرَجّح، أو يُصبح مرجوحًا لا راجحًا.

فقد اخْتُلِفَ في مرجع الضمير (الهاء في آتاه) في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ﴾ [سورة البقرة: ٢٥٨]، وهل هذا الضمير يعود إلى إبراهيم (ﷺ) أمْ إلى النمرود الذي كان يحاججه.

يقول الإمام الرازيّ (ت: ٦٠٦هـ): "أَمَّا قَوْلُهُ: ﴿أَنْ آتاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ﴾ فَاعْلَمْ أَنَّ فِي الْآيَةِ قَوْلَيْنِ:

الْأَوَّلُ: أَنَّ الْهَاءَ فِي آتَاهُ عَائِدٌ إِلَى إِبْرَاهِيمَ، يَعْنِي أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى آتَى إِبْرَاهِيمَ (ﷺ) الْمُلْكَ، وَاحْتَجُّوا عَلَى هَذَا الْقَوْلِ بِوُجُوهٍ الْأَوَّلُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَقَدْ آتَيْنا آلَ إِبْراهِيمَ الْكِتابَ وَالْحِكْمَةَ وَآتَيْناهُمْ مُلْكاً عَظِيماً﴾ [النِّسَاءِ: ٥٤] أَيْ سُلْطَانًا بِالنُّبُوَّةِ، وَالْقِيَامِ بِدِينِ اللَّهِ تَعَالَى، وَالثَّانِي: أنّه تَعَالَى لَا يَجُوزُ أَنْ يُؤْتِيَ الْمُلْكَ الْكُفَّارَ، وَيَدَّعِيَ الرُّبُوبِيَّةَ لِنَفْسِهِ وَالثَّالِثُ: أَنَّ عَوْدَ الضَّمِيرِ إِلَى أَقْرَبِ الْمَذْكُورِينَ وَاجِبٌ، وَإِبْرَاهِيمُ أَقْرَبُ الْمَذْكُورِينَ إِلَى هَذَا الضَّمِيرِ، فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ هَذَا الضَّمِيرُ عَائِدًا إِلَيْهِ.

وَالْقَوْلُ الثَّانِي: وَهُوَ قَوْلُ جُمْهُورِ الْمُفَسِّرِينَ: أَنَّ الضَّمِيرَ عَائِدٌ إِلَى ذَلِكَ الْإِنْسَانِ الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ.

وَأَجَابُوا عَنِ الْحُجَّةِ الْأُولَى بِأَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ دَالَّةٌ عَلَى حُصُولِ الْمُلْكِ لِآلِ إِبْرَاهِيمَ، وَلَيْسَ فِيهَا دَلَالَةٌ عَلَى حُصُولِ الْمُلْكِ لِإِبْرَاهِيمَ (ﷺ).

وَعَنِ الْحُجَّةِ الثانية بأن المراد من الملك هاهنا التَّمَكُّنُ وَالْقُدْرَةُ وَالْبَسْطَةُ فِي الدُّنْيَا، وَالْحِسُّ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ تَعَالَى قَدْ يُعْطِي الْكَافِرَ هَذَا الْمَعْنَى، وَأَيْضًا فَلِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ تَعَالَى أَعْطَاهُ الْمُلْكَ حَالَ مَا كَانَ مُؤْمِنًا، ثُمَّ إِنَّهُ بَعْدَ ذَلِكَ كَفَرَ بِاللَّهِ تَعَالَى.

وَعَنِ الْحُجَّةِ الثَّالِثَةِ بِأَنَّ إِبْرَاهِيمَ (ﷺ) وَإِنْ كَانَ أَقْرَبَ الْمَذْكُورِينَ إِلَّا أَنَّ الرِّوَايَاتِ الْكَثِيرَةَ وَارِدَةٌ بِأَنَّ الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ هُوَ الْمَلِكَ، فَعَوْدُ الضَّمِيرِ إِلَيْهِ أَوْلَى مِنْ هَذِهِ الْجِهَةِ"[١].

ومن هنا يظهر أنّ الروايات التاريخيّة لعبت دورًا كبيرًا في توجيه المعنى والإعراب، ومن ثَمَّ لابدّ أنْ تُؤْخَذ بعين الاعتبار كضابط من الضوابط النحويّة غير اللغويّة التي على ضوئها يمكن قبول توجيهات نحويّة أو رَفْضِها.

هذا، وقد قلّلَ أبو حيّان من شأن ضابط التاريخ، متعلّلا بأنّ التاريخ يشوبه كثير من الكذب؛ يقول: "وَلَا اعْتِبَارَ بِالتَّوَارِيخِ، فالكذب فيها كَثِيرٌ، وَكَلَامُ اللَّهِ صِدْقٌ"(٢). وفي رأيي أنّه إذا صحّ الخبر فلابدّ أن يُعتبر.

*** *** ***

أمثلة تطبيقيّة على (ضابط التاريخ) في تفسير المعنى وتفسير الإعراب:

المثال الأوّل: قوله تعالى: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَجَعَلْنَا فِي ذُرِّيَّتِهِ النُّبُوَّةَ وَالْكِتَاب﴾ [سورة العنكبوت: ٢٧].

قال السيوطيّ: "فضمير ذريّته عائد على "إبراهيم" ، وهو غيرُ الأقرب؛ لأنّه المحدَّث عنه من أول الْقِصَّة إِلَى آخرهَا"(٣)، وكذا ضابط التاريخ يحتِّم أن يكون الضمير عائدًا على "إبراهيم" (ﷺ)؛ إذ لا يصحّ أنْ تُجعل النبوّةُ في أحد النّبيّيْنِ (إسحاق أو يعقوب) أو كليهما، فنبيُّنا محمدٌ (ﷺ) من ولد إسماعيل (ﷺ) وهو ابن إبراهيم، وأخو إسحاق –عليهما وعلى نبيّنا الصلاة والسلام–، وكذا قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ وَجَعَلْنَا فِي ذُرِّيَّتِهِمَا النُّبُوَّةَ وَالْكِتَابَ ۖ﴾ [سورة الحديد: ٢٦]، فليس بعد قول الله قول.

*** *** ***

المثال الثاني: قوله تعالى حكاية عن عيسى –عليه وعلى نبيّنا الصلاة والسلام–: ﴿إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ﴾ [المائدة: ١١٦]:

فهذا شرط دخل على ماضي اللفظ، وهو ماضي المعنى قطعًا؛ لأنَّ المسيحَ –عليه وعلى نبيّنا السلام– إمّا أن يكون صَدَر هذا الكلام منه بعد رَفْعِهِ إلى السماء، أو يكون حكاية ما يقوله يوم القيامة، وعلى التقديرَيْن، فإنّما تعلّق الشرط وجزاؤه بالماضي.

وغَلِط على الله من قال: إنّ هذا القول وقع منه في الدنيا قبل رفعه، والتقدير: إنْ أكنْ أقول هذا فإنّك تعلمه، وهذا تحريف للآية؛ لأنَّ هذا جوابٌ، إنّما صَدَر منه بعد سؤال الله له على ذلك، والله لم يسأله وهو بين أظهر قومه، ولا اتخذوه وأمَّه إلهيْنِ إلا بعد رفعه بمئين من السنين. فلا يجوز تحريف كلام الله انتصارًا لقاعدة نحويّة، هَدْم مائةٍ أمثالها أسهل من تحريف معنى الآية"(٤).

والدليل على أنّ هذا القول صدر عن عيسى –عليه وعلى نبيّنا الصلاة والسلام– قوله تعالى في الآية التي تلي هذه الآية: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ

وَكُنْتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَا دُمْتُ فِيهِمْ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ وَأَنْتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾ [سورة المائدة: ١١٧]، فقوله: ﴿فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِم﴾، دليل قاطع على أنّ قوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ﴾ [سورة المائدة: ١١٦]، إنّما قيل بعد رفع عيسى – عليه وعلى نبيّنا السلام– أو هو حكايةٌ عمّا سيُقال له يوم القيامة.

*** *** ***

المثال الثالث: قوله تعالى: ﴿ فَأَسْرِ بِعِبَادِي لَيْلًا إِنَّكُم مُّتَّبَعُونَ (23) وَاتْرُكِ الْبَحْرَ رَهْوًاۖ إِنَّهُمْ جُندٌ مُّغْرَقُونَ (24) كَمْ تَرَكُوا مِن جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ (25) وَزُرُوعٍ وَمَقَامٍ كَرِيمٍ (26) وَنَعْمَةٍ كَانُوا فِيهَا فَاكِهِينَ (27) كَذَٰلِكَۖ وَأَوْرَثْنَاهَا قَوْمًا آخَرِينَ(28) ﴾ [سورة الدُّخَان: ١٧: ٢٨]

لم يرتضِ أبو حيّان الرأي القائل بأنّ المقصود بقوله تعالى: ﴿قَوْمًا آخَرِينَ﴾ بنو إسرائيل، الذي استند فيه الإمام ابن عطيّة على ضابط التاريخ، متعلّلاً بأنّ الكذب في التواريخ كثير، ومستندًا إلى قوله تَعَالَى فِي سُورَةِ الشُّعَرَاءِ [٥٩]: ﴿كَذلِكَ وَأَوْرَثْناها بَنِي إِسْرائِيلَ﴾، يقول نقلاً عن الإمام ابن عطيّة:

"وَقَالَ قَتَادَةُ، وَقَالَ الْحَسَنُ: إِنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ رَجَعُوا إِلَى مِصْرَ بَعْدَ هَلَاكِ فِرْعَوْنَ، وَضُعِّفَ قَوْلُ قَتَادَةَ بِأَنَّهُ لَمْ يُرْوَ فِي مَشْهُورِ التَّوَارِيخِ أنّ بني إسرائيل رجعوا إِلَى مِصْرَ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ الزَّمَانِ، وَلَا مَلَكُوهَا قَطُّ، إِلَّا أَنْ يُرِيدَ قَتَادَةُ أَنَّهُمْ وَرِثُوا نَوْعَهَا فِي بِلَادِ الشَّأْمِ. انْتَهَى"(٥).

ثمّ تعقّبه بقوله: "وَلَا اعْتِبَارَ بِالتَّوَارِيخِ، فالكذب فيها كَثِيرٌ، وَكَلَامُ اللَّهِ صِدْقٌ. قَالَ تَعَالَى فِي سُورَةِ الشُّعَرَاءِ [٥٩]: ﴿كَذلِكَ وَأَوْرَثْناها بَنِي إِسْرائِيلَ﴾، وَقِيلَ: قَوْمًا آخَرِينَ مِمَّنْ مَلَكَ مِصْرَ بَعْدَ الْقِبْطِ مِنْ غَيْرِ بَنِي إِسْرَائِيلَ"(٦). وهذا قول الإمام ابن عطيّة وغيره: "والآخرون: مَنْ مَلَكَ مِصر بعْد القِبْط"(٧).

فقد جزم أبو حيّان بأنّ الوارثين لمصر وخيراتها وكنوزها بعد هلاك قوم فرعون هم بنو إسرائيل، ولم يمنعه ذلك من إيراد الرأي الآخر.

ويرى الإمام القرطبيّ (ت: ٦٧١هـ) في قوله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ وَأَوْرَثْنَاهَا بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ [سورة الشعراء: ٥٩] أمريْن، وقال بأنّهما حَصَلا: الأول: أنّهم بنو إسرائيل، وهو ما أخذ به أبو حيّان.

والثاني: أنّ المقصود بالوِراثة حُليُّ آل فرعون.

يقول: "قوله تعالى : ﴿كَذَٰلِكَ وَأَوْرَثْنَاهَا بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ [سورة الشعراء: ٥٩] يريد أنّ جميع ما ذكره الله تعالى من الجنات والعيون والكنوز والمقام الكريم أورثه الله بني إسرائيل. قال الحسن وغيره : رجع بنو إسرائيل إلى مصر بعد هلاك فرعون وقومه.

وقيل : أَرَادَ بِالْوِرَاثَةِ هُنَا مَا اسْتَعَارُوهُ مِنْ حُلِيِّ آلِ فِرْعَوْنَ بأمر الله تعالى.

قلت : وكِلا الأمريْن حصل لهم. والحمد لله"(٨).

وأرى أنّ ما يؤيده سياقُ الآيات الكريمة في السورتيْن مجتمعتيْن، والسياقُ التاريخيّ أنّهم لم يرجعوا إلى مصر، رغم ما جاء صريحًا بذلك في قوله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ وَأَوْرَثْنَاهَا بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾، فالمراد بالوراثة –في رأيي– ما استعاروه من حُلِيّ آلِ فرعون، وهو ما أطلقوا عليه ﴿زِينَةِ الْقَوْمِ﴾ [سورة طه: ٨٧]، وليس مصرَ ونعيمَها.

وسياق الآيات جاء هكذا: ﴿فَأَخْرَجْنَاهُم مِّن جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ (57) وَكُنُوزٍ وَمَقَامٍ كَرِيمٍ (٥٨) كَذَٰلِكَ وَأَوْرَثْنَاهَا بَنِي إِسْرَائِيلَ (59) فَأَتْبَعُوهُم مُّشْرِقِينَ(60) ﴾ [سورة الشعراء: ٥٧: ٦٠]، فبعدما ذكر سبحانه، أنّه أورثهم كنوزَ الفراعنةِ وحُليِّهم، قال: ﴿فَأَتْبَعُوهُم مُّشْرِقِينَ﴾، وهذا دليل قاطع على أنّهم بعدما أخذوا هذه الحُلِيّ، اتّجهوا نحو الشَّرْقِ هاربين من فرعون وجنوده، الذين كانوا في أثرهم يتبعونهم ويلاحقونهم، هذا ما يقتضيه سياق الآيات.

أمّا سياق التاريخ فكما روى الإمام ابنُ عطيّة آنفًا: "بِأَنَّهُ لَمْ يُرْوَ فِي مَشْهُورِ التَّوَارِيخِ أنّ بني إسرائيل رجعوا إِلَى مِصْرَ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ الزَّمَانِ، وَلَا مَلَكُوهَا قَطُّ".

ولي هنا وجهة نظر، فعند النظر إلى الآيات في السورتيْن مجتمعتيْن، هكذا:

– ﴿فَأَخْرَجْنَاهُم مِّن جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ (57) وَكُنُوزٍ وَمَقَامٍ كَرِيمٍ (٥٨) كَذَٰلِكَ وَأَوْرَثْنَاهَا بَنِي إِسْرَائِيلَ (59) فَأَتْبَعُوهُم مُّشْرِقِينَ(60) ﴾ [سورة الشعراء: ٥٧: ٦٠]

– ﴿وَاتْرُكِ الْبَحْرَ رَهْوًا ۖ إِنَّهُمْ جُندٌ مُّغْرَقُونَ (24) كَمْ تَرَكُوا مِن جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ (25) وَزُرُوعٍ وَمَقَامٍ كَرِيمٍ (26) وَنَعْمَةٍ كَانُوا فِيهَا فَاكِهِينَ (27) كَذَٰلِكَ ۖ وَأَوْرَثْنَاهَا قَوْمًا آخَرِينَ(28) ﴾ [سورة الدخان: ١٧: ٢٨]

نجد أنّ سورة الشعراء تطرّقت إلى الكنوز والجنات والعيون والمقام الكريم، في حين لم تتطرّق سورة الدخان إلى الكنوز، وقد صرّحت آيات سورة الشعراء بمَنْ وَرِثَ، وهم بنو إسرائيل، في حين جاء مَنْ وَرِثَ في سورة الدخان عامًّا ﴿قَوْمًا آخَرِينَ﴾، ومن هنا كان الرأي بأنّ الإخراج والترك في السورتيْن راجع إلى آل فرعون، بدليل قوله تعالى: ﴿وَاتْرُكِ الْبَحْرَ رَهْوًا ۖ إِنَّهُمْ جُندٌ

مُّغْرَقُونَ (24) كَمْ تَرَكُوا مِن جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ (25) الآيات، فالضمبر في ﴿تَرَكُوا﴾ راجع إلى ﴿إِنَّهُمْ جُندٌ مُّغْرَقُونَ﴾، والوارث والموروث في السورتين مختلف:

- فـ

في سورة الشعراء: الوارث: هم بنو إسرائيل، والموروث: هي الكنوز والحَلْيّ.

- و

في سورة الدُّخَان: الوارث: هم قومٌ آخرون مِمَّنْ بقي في مصر –حفظها الله دومًا وأبدًا– وعاش فيها وتنعّم بخيرها بعد هلاك فرعون وجنوده، والموروث: هي الجنات والعيون، والزروع، والمقام الكريم، والنَّعمة التي كان آلُ فرعونَ الهالكون فاكهين فيها.

*** *** ***

المثال الرابع: قوله تعالى: ﴿لتنذر قومًا ما أنذر آباؤهم فَهُمْ غَافِلُونَ﴾ [سورة يس: ٦].

اختلف النحويّون والمفسِّرون في توجيه ﴿ما﴾ في الآية الكريمة، وعلى هذا الاختلاف في التوجيه كان الاختلاف في المعنى، فهل ﴿أنذر آباؤهم﴾؟ أم كان الآباء في فترة النبوّة؟ وعليه هل (ما) موصولة أم مصدريّة أم نافية؟ وهل وقع هناك حذف كما قال بعضهم أنّ المعنى: لتُنذرَ قومًا بما أنذر آباؤهم؟

فإذا وقع الإنذار للآباء فـ(ما) موصولةٌ أو مصدريّةٌ، على تقدير: (لتنذر قومًا الذي أُنذره آباؤهم، أوْ إنذارَ آبائهم، أوْ بما أُنْذِرَ آباؤهم)، وعلى عدم وقوع الإنذار للآباء؛ لأنّهم كانوا في فترة الوحي بين سيدنا عيسى ورسولنا الكريم محمد –عليهما السلام–، فـ(ما) نافية، على تقدير: (لتنذر قومًا لَمْ يُنْذَرْ آباؤهم).

قال ابن هشام (ت: ٧٦١هـ): والأرجح فِي ﴿لتنذرَ قومًا مَا أُنْذِرَ آباؤهم﴾ أَنَّهَا النافية بِدَلِيل ﴿وَمَا أرسلنَا إِلَيْهِم قبلك من نَذِير﴾ [سورة سبأ: ٤٤]، وتحتمل الموصولة[٩].

وقال الزمخشريّ:

"قومًا غيرَ مُنْذَرٍ آباؤهم على الوصف، ونحوه قوله تعالى: ﴿لِتُنْذِرَ قَوْمًا ما أَتاهُمْ مِنْ نَذِيرٍ مِنْ قَبْلِكَ﴾ [سورة السجدة: ٣]، ﴿وَما أَرْسَلْنا إِلَيْهِمْ قَبْلَكَ مِنْ نَذِيرٍ﴾ [سورة سبأ: ٤٤].

وقد فُسِّرَ ﴿ما أُنْذِرَ آباؤُهُمْ﴾ على إثبات الإنذار، وَوَجْهُ ذلك أنْ تجعل ﴿ما﴾ مصدرية، (لتنذرَ قومًا إنذارَ آبائِهم) أو موصولة ومنصوبة على المفعول الثاني (لتنذر قومًا ما أنذره آباؤهم من العذاب)، كقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْذَرْناكُمْ عَذابًا قَرِيبًا﴾ [سورة النبأ: ٤٠][١٠]. وفي رأيي أنّ

المقصود بقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْذَرْناكُمْ عَذابًا قَرِيبًا﴾، هم كفار قريش الذين عاصروه (ﷺ) وليس آباءهم، فهو استشهاد في غير محلّه.

وقد اختلفَ أهلُ التفسير من السَّلف في توجيه ﴿ما﴾ في هذه الآية الشريفة، وقد عرض الزجّاج (ت: ٣١١هـ) في "معانيه" لذلك، ثمّ رجّح النفي، فقال:

- "جاء في التفسير: لتنذر قومًا مِثْلَ مَا أُنْذِرَ آبَاؤُهُمْ.

- وجاء: لتنذر قومًا لم يُنْذَرْ آبَاؤُهم، فيكونُ (مَا) جحْدًا - وهذا - واللَّه أعلم - الاختيار؛ لأنّ قوله: ﴿فَهُمْ غَافِلُونَ﴾ دليل على معنى: لم يُنْذَرْ آباؤهم، وإذا كان قد أُنْذِرَ آباؤهم فهم غافلون، ففيه بُعْدٌ، ولكنّه قد جاء في التفسير. ودليل النفي قوله: ﴿وَمَا آتَيْنَاهُمْ مِنْ كُتُبٍ يَدْرُسُونَهَا وَمَا أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمْ قَبْلَكَ مِنْ نَذِيرٍ﴾ [سورة سبأ: ٤٤]. ولوكان آباؤهم مُنْذَرِينَ لكانوا مُنْذَرِينَ دَارِسِين لكتبٍ - والله أعلم"(١١).

وقال: "وقوله: ﴿لِتُنْذِرَ قَوْمًا مَا أَتَاهُمْ مِنْ نَذِيرٍ مِنْ قَبْلِكَ﴾، وَمِثْلُهُ ﴿لِتُنْذِرَ قَوْمًا مَا أُنْذِرَ آبَاؤُهُمْ﴾.

و﴿ما﴾ في جميع الموضعيْن نَفْيٌ، أيْ: لم يشاهدُوا هُمْ، ولا آباؤهم نبيًّا.

فأمّا الإنذار بما قُدِّمَ من رسل اللَّه -صلى اللَّه عليهم- فعلى آبائهم به الْحُجَّة، لأنّ اللَّه عزَّ وجلَّ لا يُعَذِّبُ إلا مَنْ كفر بالرُّسُل.

والدليل على ذلك قوله: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولاً﴾.[سورة الإسراء: ١٥](١٢)"

وقد رجّح الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة (ت: ٢١٥هـ) كون ﴿ما﴾ نافية، وعلّل ذلك باللغة والتاريخ، فمن حيث اللغة: وجود الفاء، وإنْ كنتُ لا أرى أنّ وجود الفاء يمنع من كونها نافية، ومن حيث التاريخ: لأنّهم كانوا في فترة الوحي.

قال: "وقال ﴿لِتُنذِرَ قَوْمًا مَّآ أُنذِرَ آبَآؤُهُمْ فَهُمْ غَافِلُونَ﴾ أي: قوم لم ينذر آباؤهم لأنهم كانوا في الفترة. وقال بعضهم (مَّا أُنْذرهُ آبَآؤُهُمْ فَهُمْ غَافِلُونَ) فدخول الفاء في هذا المعنى كأنّه لا يجوز - والله أعلم - وهو على الأوّل أحسن"(١٣).

وهذا ما أخذ به الطبريّ (ت: ٣١٠هـ)، فقد ضعَّفَ في غير ما موضع الرأي القائل بأنّهم قد كانوا أنذورا، ورأى أنّهم لم ينذروا، مُعَلِّلاً ذلك بالقرآن، واللغة، والتاريخ، وقول أهل التأويل من السلف(١٤).

يقول: "واختلف أهل العربيّة في معنى (ما) التي في قوله: ﴿مَا أُنْذِرَ آبَاؤُهُمْ﴾ إذا وُجِّهَ معنى الكلام إلى أنّ آباءهم قد كانوا أنذروا، ولم يُرد بها الجحد؛ فقال بعض نحويي البصرة:

معنى ذلك -إذا أريد به غير الجحد-: لتنذرهم الذي أُنذِر آباؤهم ﴿فَهُمْ غَافِلُونَ﴾، وقال: فدخول الفاء في هذا المعنى لا يجوز، والله أعلم. قال: وهو على الجحد أحسن، فيكون معنى الكلام: إنّك لمن المرسلين إلى قوم لم يُنْذَرْ آباؤهم، لأنّهم كانوا في الفترة.

وقال بعض نحويي الكوفة: إذا لم يُرد بـ(ما) الجحد، فإنّ معنى الكلام: لتنذرهم بما أنذر آباؤهم، فتلقى الباء، فتكون (ما) في موضع نصب[١٥]"

ويقول في موضع آخر: عند تأويله لقوله تعالى: ﴿وَمَا آتَيْنَاهُمْ مِنْ كُتُبٍ يَدْرُسُونَهَا وَمَا أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمْ قَبْلَكَ مِنْ نَذِيرٍ ﴾ [سورة سبأ: ٤٤]:

"يقول تعالى ذكره: وما أنزلنا على المشركين القائلين لمحمد (ﷺ) لما جاءهم بآياتنا: هذا سحر مبين، بما يقولون من ذلك كتبًا يدرسونها، يقول: يقرؤونها.

ما حدثنا بشر، قال: ثنا يزيد، قال: ثنا سعيد، عن قتادة قوله: ﴿وما آتيْنَاهُمْ مِنْ كُتُبٍ يَدْرُسُونَهَا﴾ أي: يقرؤونها ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمْ قَبْلَكَ مِنْ نَذِيرٍ﴾ يقول: وما أرسلنا إلى هؤلاء المشركين من قومك يا محمد فيما يقولون ويعملون قبلك من نبيّ ينذرهم بَأْسَنَا عليهم. وبنحو الذي قلنا في ذلك قال أهل التأويل.

وللماتريديّ (ت: ٣٣٣هـ)، رأيانِ آخرانِ، فبعدما ساق الآراء التي ذكرها غيرُه من العلماء، قال: "ثمّ الإنذار يحتمل أنْ يكون بالنار في الآخرة والتعذيب بها، ويحتمل الآيات التي أقامها في الدنيا والقتل فيها، واللّه أعلم"[١٦].

وقد حاول الإمام الزمخشريّ (ت: ٥٣٨هـ) أنّ يوفِّقَ بينَ التأويلَيْن المتناقضيْن، مع قوله تعالى: ﴿فَهُمْ غافِلُونَ﴾، فقال: "فإنْ قُلْتَ: أىّ فَرْقٍ بين تَعَلُّقَيْ قوله: ﴿فَهُمْ غافِلُونَ﴾ على التفسيريْن؟ قُلْتُ:

- هـ

و على الأوّل متعلق بالنفي، أىْ: لم ينذروا فهم غافلون، على أنّ عدم إنذارهم هو سبب غفلتهم.

- و

على الثاني بقوله: ﴿إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ.. لتنذرَ﴾، كما تقول: أرسلْتُكَ إلى فلان لتنذره، فإنّه غافل. أو فهو غافل.

فإنْ قلتَ: كيف يكونون منذَرين غير منذَرين لمناقضة هذا ما في الآيّ الأُخر؟ قلتُ: لا مناقضة: لأنّ الآيّ في نفي إنذارهم لا في نفي إنذار آبائهم، وآباؤهم القدماء مِنْ وَلَدِ إسماعيل، وكانت النِّذارة فيهم.

فإنْ قلتَ: ففي أحد التفسيريْن أنّ آباءهم لم ينذروا وهو الظاهر، فما تصنع به؟ قلتُ: أريد آباؤهم الأدنون دون الأباعد"(١٧).

والعجيب أنّ أبا حيّان قال برأييْنِ مختلفيْن، حين تعرّض لتوجيه ﴿ما﴾ في هذه الآيات الكريمة؛ فقد رجّح في تفسير قوله تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ بَلْ هُوَ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ لِتُنْذِرَ قَوْمًا مَا أَتَاهُمْ مِنْ نَذِيرٍ مِنْ قَبْلِكَ لَعَلَّهُمْ يَهْتَدُونَ﴾ [سورة السجدة: ٣]، أنْ تكون ﴿ما﴾ موصولة.

قال: "وَعِنْدِي أَنَّ (مَا) مَوْصُولَةٌ، وَالْمَعْنَى: لِتُنْذِرَ قَوْمًا الْعِقَابَ الَّذِي أَتَاهُمْ. ﴿مِنْ نَذِيرٍ﴾: متعلق بـ﴿أتاهم﴾، أَيْ أَتَاهُمْ عَلَى لِسَانِ نَذِيرٍ مِنْ قَبْلِكَ. وَكَذَلِكَ: ﴿لِتُنْذِرَ قَوْمًا مَا أُنْذِرَ آباؤُهُمْ﴾ [سورة يس: ٦]: أَيِ الْعِقَابَ الَّذِي أنذره آباؤهم، فـ﴿ما﴾ مفعولةٌ في الموضعين، وأنذر يَتَعَدَّى إِلَى اثْنَيْنِ. قَالَ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ أَعْرَضُوا فَقُلْ أَنْذَرْتُكُمْ صاعِقَةً﴾ [سورة فصّلت: ١٣]، وَهَذَا الْقَوْلُ جَارٍ عَلَى ظَوَاهِرِ الْقُرْآنِ. قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ مِنْ أُمَّةٍ إِلا خَلا فِيها نَذِيرٌ﴾ [سورة فاطر: ٢٤]، و﴿أَنْ تَقُولُوا مَا جاءَنا مِنْ بَشِيرٍ وَلا نَذِيرٍ فَقَدْ جاءَكُمْ بَشِيرٌ وَنَذِيرٌ﴾ [سورة المائدة: ١٩] (١٨)...

أمّا عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَمَا آتَيْنَاهُمْ مِنْ كُتُبٍ يَدْرُسُونَهَا وَمَا أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمْ قَبْلَكَ مِنْ نَذِيرٍ﴾ [سورة سبأ: ٤٤]، فقد جاء تفسيره لـ ﴿ما﴾ مخالفًا لِما جاء في تفسيره لآية "السجدة" و"يس".

قال: "وَالْمَعْنَى: مِنْ أَيْنَ كَذَّبُوا، وَلَمْ يَأْتِهِمْ كِتَابٌ، وَلا نَذِيرٌ بِذَلِكَ؟ وَقِيلَ: وَصَفَهُمْ بِأَنَّهُمْ قوم آمنون، أَهْلُ جَاهِلِيَّةٍ، وَلا مِلَّةَ لَهُمْ، وَلَيْسَ لَهُمْ عَهْدٌ بِإِنْزَالِ الْكِتَابِ وَلا بِعْثَةِ رَسُولٍ. كَمَا قَالَ: ﴿أَمْ آتَيْناهُمْ كِتابًا مِنْ قَبْلِهِ فَهُمْ بِهِ مُسْتَمْسِكُونَ﴾ [سورة الزخرف: ٢١]، فَلَيْسَ لِتَكْذِيبِهِمْ وَجْهٌ مُثْبَتٌ، وَلا شُبْهَةُ تَعَلُّقٍ"(١٩).

ولعلّ ما دعا أبا حيّان إلى هذا الخلط هو اختلاف السلف حول ﴿ما﴾ في هذه الآيات الكريمة، وما جاءت به نصوص كثيرة من القرآن الكريم، بعضها يثبتُ الإنذار لهم، وبعضها ينفيه عنهم، وكذلك طول فترة تأليفه لتفسيره، ولكن بالجمع بين النصوص القرآنيّة يتبيّن أنّ العرب وعلى رأسهم قريش، لم يُنذروا، وكذلك فترة الوحي بين نبيّنا محمد وسيّدنا عيسى –عليهما السلام– أثبتها التاريخ قطعًا، ولا أريد أنْ أتتبّع ما ساقه أبو حيّان من آيات لتأييد رأيه، وأكتفي للردّ عليه بقوله تعالى: ﴿أَنْ تَقُولُوا مَا جاءَنا مِنْ بَشِيرٍ وَلا نَذِيرٍ فَقَدْ جاءَكُمْ بَشِيرٌ وَنَذِيرٌ﴾ [سورة المائدة: ١٩]، فإنّي أرى أنّ المقصود بالبشير والنذير الذي جاءهم إنّما هو سيدنا محمد (صلى الله عليه وسلم) ليُقيم الحُجّة عليهم، فكما يقول المسؤول: "لا تقولوا ما جاءنا من موظف، فقد أرسلنا إليكم ثلاثةَ موظّفين"؛ فالموظفون أرسلوا في هذا العصر لا عصرٍ سابق.

فما رآه أبو حيّان وغيره من أنّ ﴿ما﴾ موصوله أو مصدريّة، فهو تفسير إعراب يخالف تفسير المعنى.

*** *** ***

المثال الخامس: قوله تعالى: ﴿قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ ۛ أَرْبَعِينَ سَنَةً ۛ يَتِيهُونَ فِي الْأَرْضِ ۚ فَلَا تَأْسَ عَلَى الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ﴾ [سورة المائدة: ٢٦].

ضابط التاريخ جعل من تفسير الإعراب بِجَعْلِ ﴿أَرْبَعِينَ سَنَةً﴾ منصوبةً بـ: ﴿مُحَرَّمَةٌ﴾، تفسيرًا مخالفًا للمعنى؛ إذ إنّ تحريم دخول الأرض المقدَّسة كان على هؤلاء القوم مؤبّدًا، والتيهُ كان أربعين سنةً، فنصبها بالتيه هو الصواب، أمّا نصبها بـ(محرّمة) فقد اعتبره الزجّاج، وكثير من معربي القرآن، والمفسّرين، والمؤرّخين، خَطَأً.

وهذا الخطأ إنّما حدثَ لمخالفة ذلك للتفسير بالمأثور الذي يستند في أغلبه في مثل هذه الأحداث على التاريخ والوقائع، لا على الاجتهاد، وهذا ما دعا الإمام الزركشيّ إلى القول: "وَأَمَّا احْتِيَاجُهُ (أي الوقف والابتداء) إِلَى مَعْرِفَةِ التَّفْسِيرِ فَلِأَنَّهُ إِذَا وَقَفَ عَلَى: ﴿فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ ۛ أَرْبَعِينَ سَنَةً ۛ﴾ كان المعنى مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ هَذِهِ الْمُدَّةَ، وَإِذَا وَقَفَ عَلَى: ﴿فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ ۛ﴾ كَانَ الْمَعْنَى مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ أبدًا، وأنّ التيهَ (أربعين)، فَرَجَعَ فِي هَذَا إِلَى التَّفْسِيرِ فَيَكُونُ بِحَسَبِ ذَلِكَ"(٢٠).

والزجّاج (ت ٣١١هـ) قد رجع إلى التفسير بالمأثور الذي تؤيده وقائع التاريخ، فقال:

"وقوله: ﴿قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ ۛ أَرْبَعِينَ سَنَةً ۛ يَتِيهُونَ فِي الْأَرْضِ ۚ فَلَا تَأْسَ عَلَى الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ﴾ [سورة المائدة: ٢٦]، يعني أنّ الأرض المقدّسة محرَّمٌ عليهم دخولُها أيْ هم ممنوعون من ذلك، قال بعض النحويّين:

- (أربَعينَ سَنَةً) يجوز أنْ تكون منصوبة بقوله (مُحَرَّمَةٌ).

- و يجوز أنْ يكون منصوبًا بقوله (يَتِيهُونَ).

أمّا نصبه بـ (مُحَرَّمَةٌ) فخطأ، لأنّ التفسير جاءَ بأنّها محرّمة عليهم أبدًا. فَنَصَبَ (أربعين سنة) بقوله (يتيهون)" (٢١).

وقد نَقَلَ ابن الجوزيّ (ت: ٥٩٧هـ) الخلاف بين المفسّرين فقال: "وقد اختلف المفسرون في ذلك:

ف

–

ذهب الأكثرون، منهم عكرمة، وقتادة، إلى ما قال الزجّاج، وأنّها حُرِّمت عليهم أبدًا، قال عكرمة: فإنّها محرّمة عليهم أبدًا يتيهون في الأرض أربعين سَنَةً.

و

–

ذهب قومٌ، منهم الربيع بن أنس، إلى أنّها حُرِّمَت عليهم أربعين سنةً، ثُمَّ أُمروا بالسَّيْر إليها، وهذا اختيار ابن جرير. قال: إنّما نُصِبَتْ بـ(التحريم)، والتحريم كان عامًّا في حقِّ الكلِّ، ولم يدخلها في هذه المدّة منهم أحد، فلمّا انقضت، أُذن لِمَنْ بقي منهم بالدخول مع ذراريهم"[٢٢].

وأرى أنّ التحريم مؤبّد على الجيل الذي رَفَضَ القتالَ مع نبيّ الله موسى (ﷺ)، فكتب الله عليهم الفناء فلم يدخلوها، أمّا مَنْ جاء مِنْ ذُرِّيَّاتِهِمْ فغيرُ مشمولين بالتحريم. ولذا أرى أنّه يجب الوقوف على قوله تعالى: ﴿ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ ۛ﴾، ثمّ الابتداء بقوله تعالى: ﴿أَرْبَعِينَ سَنَةً ۛ يَتِيهُونَ فِي الْأَرْضِ ۚ﴾؛ لأنّ ذلك يؤيده كثير من المؤرّخين والمفسّرين، يقول الإمام ابن كثير –يرحمه الله–: " ومن هاهنا قال بعض المفسرين في قوله: ﴿قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ ۛ﴾ هذا وقف تامٌّ، وقوله: ﴿أَرْبَعِينَ سَنَةً ۛ﴾ منصوب بقوله: ﴿ يَتِيهُونَ فِي الْأَرْضِ ۚ﴾"[٢٣].

وبعد رجوعي لتفسير الإمام الرازيّ –رحمه الله– (ت: ٦٠٦هـ) وجدته يقول بهذا الذي ذهبتُ إليه: "وَأَمَّا الْحُرْمَةُ فَقَدْ بَقِيَتْ عَلَيْهِمْ وَمَاتُوا، ثُمَّ إِنَّ أَوْلَادَهُمْ دَخَلُوا تِلْكَ الْبَلْدَةَ"[٢٤].

ويرى الإمام الرازيّ أنّ التحريم في قوله تعالى ﴿فإنّها محرّمة﴾، قد يكون قُصِدَ بها (مصر فرعون)[٢٥]، وقد يُقْصَدُ بها (الأرض المقدّسة)[٢٦].

يقول الإمام أبو حيّان: "وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْعَامِلَ فِي قَوْلِهِ: (أَرْبَعِينَ) (مُحَرَّمَةٌ)، فَيَكُونُ التَّحْرِيمُ مُقَيَّدًا بِهَذِهِ الْمُدَّةِ، وَيَكُونُ (يَتِيهُونَ) مُسْتَأْنَفًا أَوْ حَالاً مِنَ الضَّمِيرِ فِي (عَلَيْهِمْ). وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْعَامِلُ (يَتِيهُونَ) أَيْ:

يَتِيهُونَ هَذِهِ الْمُدَّةَ فِي الْأَرْضِ، وَيَكُونُ التَّحْرِيمُ عَلَى هَذَا غَيْرَ مُؤَقَّتٍ بِهَذِهِ الْمُدَّةِ، بَلْ يَكُونُ إِخْبَارًا بِأَنَّهُمْ لَا يَدْخُلُونَهَا، وَأَنَّهُمْ مَعَ ذَلِكَ يَتِيهُونَ فِي الْأَرْضِ أَرْبَعِينَ سَنَةً يَمُوتُ فِيهَا مَنْ مَاتَ. وَرُوِيَ أَنَّهُ مَنْ كَانَ جَاوَزَ عِشْرِينَ سَنَةً لَمْ يَعِشْ إِلَى الْخُرُوجِ مِنَ التِّيهِ، وَأَنَّ مَنْ كَانَ دُونَ الْعِشْرِينَ عَاشُوا، كَأَنَّهُ لَمْ يَعِشِ الْمُكَلَّفُونَ الْعُصَاةُ، أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ الزَّجَّاجُ، وَلِذَلِكَ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ الْعَامِلَ فِي (أَرْبَعِينَ) (مُحَرَّمَةٌ)"[٢٧].

ولكنّ رأي الزجّاج (ت ٣١١هـ) الذي سقتُه آنفًا، جاء على خلاف ما قاله أبو حيّان، ولا أدري من أين جاء أبو حيّان برأي الزجّاج هذا؛ فقول الزجّاج الذي نقلته عنه آنفًا: "أمّا نصبه بـ ﴿مُحَرَّمَةٌ﴾ فخطأ، لأنّ التفسير جاءَ بأنّها محرّمة عليهم أبدًا". وفي إعراب القرآن للباقوليّ (ت:

٥٤٣هـ) المنسوب خطأً للزجّاج، لو افترضنا أنّ الإمام أبا حيّان قد عدّه للزجّاج: "إنْ نصبتَ ﴿أربعين﴾ بـ ﴿يتيهون﴾ كان من هذا الباب، وهو الصحيح. وقيل: بل هو متعلق بـ ﴿مُحَرَّمَةٌ﴾، والتحريم كان على التأبيد"(٢٨).

فقد ضَعَّفَ الرأيَ الثاني ولم يخترْه، بل اختار أنّ التحريم كان على التأبيد وليس لأربعين سنة.

فلعلّ هذا التباس حدث لأبي حيّان، فخلط بين الزجّاج وغيره.

ويرى النحّاس (ت: ٣٣٨هـ) ما يراه الزجّاج (ت ٣١١هـ) وغيره من المفسِّرين والمعربين، يقول: "وقوله جلَّ وعزَّ : ﴿ قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ ۛ﴾ أيْ هم ممنوعون من دخولها، ويروى أنّه حرَّمَ عليهم دخولها أبدًا، فالتمام على هذا عند قوله: ﴿عليهم﴾، ثُمَّ قالَ تعالى: ﴿أَرْبَعِينَ سَنَةً ۛ يَتِيهُونَ فِي الْأَرْضِ ۚ﴾ وقد ذَهَبَ بعض أهل اللُّغة إلى أنّ المعنى ﴿فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ ۛ أَرْبَعِينَ سَنَةً ۛ﴾ ثُمَّ ابتدأ فقال ﴿يَتِيهُونَ فِي الْأَرْضِ ۚ﴾"(٢٩).

---

(١) أبو عبد الله محمد بن عمر الرازيّ، فخر الدين: تفسير الرازيّ (التفسير الكبير)، دار إحياء التراث العربيّ، بيروت، لبنان، ط٣: ١٤٢٠هـ: ٧/ ٢٠: ٢١.

(٢) أبو حيّان: البحر المحيط: ٩/ ٤٠٢: ٤٠٣.

(٣) السيوطي: همع الهوامع، تحقيق: عبد السلام هارون، وعبد العال سالم مكرم: ١/ ٢٢٧.

(٤) أَبو عَبْدِ اللَّهِ محمد بنِ أبي بكر بْنِ أَيُّوب ابْن قَيِّم الجَوْزِيَّةِ (ت: ٧٥١): بَدَائعُ الفوَائِدِ– تحقيق: علي بن محمّد العمران– دار عالم الفوائد، مكة المكرمة: ط١: ١٤٢٥هـ: ١/ ٧٨: ٧٩.

(٥) أبو حيّان: البحر المحيط: ٩/ ٤٠٢.

(٦) أبو حيّان: البحر المحيط: ٩/ ٤٠٢: ٤٠٣.

(٧) ابن عطيّة: المحرر الوجيز: ٥/ ٧٣.

(٨) القرطبيّ: الجامع لأحكام القرآن:١٣/ ١٠٥.

(٩) ابن هشام: مغني اللبيب– تحقيق د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله– دار الفكر – دمشق– ط٦، ١٩٨٥: ١/ ٤١٥.

(١٠) الزمخشريّ: الكشّاف: ٤/ ٤: ٥.

(١١) الزجاج: معاني القرآن وإعرابه: ٤/ ٢٧٨.

(١٢) أبو إسحاق الزجاج: معاني القرآن وإعرابه: ٤/ ٢٠٤.

(١٣) أبو الحسن الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة: معانى القرآن، تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة– ط١– ١٩٩٠م: ٢/ ٤٨٨.

(١٤) الطبريّ: تفسير الطبريّ: ٢٠/ ٤٩٢، وما بعدها.

(١٥) الطبري: جامع البيان ، تحقيق: شاكر: ٢٠/ ٤٩٢، وانظر: الطيبيّ: فتوح الغيب: ٢٠١٣م: ١٣/ ١١، ومعاني القرآن للفراء: ٢/ ٣٧٢، وإعراب القرآن للنحاس: ٣/ ٢٥٩، والبحر المحيط لأبي حيّان: ٨/ ٤٢٩: ٤٣٠، ونفسه: ٨/ ٥٥٩، وتفسير أبي السعود إرشاد العقل السليم: ٧/ ١٥٩، وتفسير القاسميّ (محاسن التأويل): ٨/ ١٧٤، والدرّ المنثور في التفسير بالمأثور للسيوطيّ: ٧/ ٤٢، والدر المنثور للسمين الحلبيّ: ٦/ ٧٠٩، واللباب لابن عادل: ١٥/ ٤٧٢.

(١٦) محمد بن محمد بن محمود، أبو منصور الماتريدي: تفسير الماتريديّ (تأويلات أهل السُّنّة)، تحقيق: د. مجدي باسلوم، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١: ٢٠٠٥م: ٨/ ٥٠٤.

(١٧) الزمخشري: الكشاف: ٤/ ٤: ٥، وانظر: الطيبيّ (ت: ٧٤٣ هـ): فتوح الغيب: ٢٠١٣م: ١٣/ ١١.

(١٨) أبو حيّان: البحر المحيط: ٨/ ٤٢٩: ٤٣٠.

(١٩) البحر المحيط: ٨/ ٥٥٩.

(٢٠) الإمام الزركشيّ: البرهان في علوم القرآن: ١/ ٣٤٥.

(٢١) الزجاج: معاني القرآن وإعرابه: ٢/ ١٦٥.

(٢٢) جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزيّ: زاد المسير في علم التفسير- تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي – بيروت- لبنان: ط١: ١٤٢٢هـ: ١/ ٥٣٥.

(٢٣) الإمام ابن كثير: تفسير ابن كثير: ٣/ ٧١، ط العلميّة.

(٢٤) الإمام الفخر الرازيّ: تفسير الرازي: ١١/ ٣٣٥.

(٢٥) الإمام الفخر الرازيّ: تفسير الرازي: ٣/ ٥٣٣: ٥٣٤.

(٢٦) الإمام الفخر الرازيّ: تفسير الرازي: ١١/ ٣٣٥.

(٢٧) أبو حيّان: البحر المحيط- تحقيق: الشيخ عادل عبد الموجود، وآخرين- دار الكتب العلميّة – بيروت- لبنان- ط١: ١٩٩٣م: ٣/ ٤٧٣، الزجّاج: معاني القرآن وإعرابه: ٢/ ١٦٥.

(٢٨) علي بن الحسين بن علي، أبو الحسن نور الدين الباقوليّ: إعراب القرآن المنسوب للزجّاج، تحقيق: إبراهيم الإبياريّ، دارالكتاب المصريّ، القاهرة، ودارالكتب اللبنانيّة – بيروت – ط٤: ١٤٢٠هـ: ٢/ ٧١٥.

(٢٩) أبو جعفر النحّاس: معاني القرآن: ٢/ ٢٩١.